

الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني بين العمل الفدائي وحرب العصابات

1956.1957

أ.د/ مقلاتي عبدالله، قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الملخص:

عرفت الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام تحولا هاما، وجمعت بين العمل الفدائي في المدن وحرب العصابات في الأرياف، واعتماد على المصادر المنظرة لهذه الإستراتيجية والمصادر المؤرخة للممارسة الميدانية نحاول معالجة الموضوع من خلال المحورين الآتيين:

أولا . تأطير وتنظيم النشاط العسكري للثورة.

ثانيا . ملامح تطور الإستراتيجية العسكرية للثورة.

المقدمة:

شكل مؤتمر الصومام تحولا هاما في تاريخ الثورة التحريرية، وذلك بفضل قراراته التنظيمية الحاسمة في المجالين السياسي والعسكري، حيث حدد التوجه العام للثورة وأوضح أهدافها ونظمها، ووحد قيادتها وتوجهاتها، وأما النشاط العسكري فقد

عرف تنظيما لهياكله وتوجيهها لإستراتيجيته، وهو ما سمح بمواجهة العدو بأكثر فعالية، وفيما يلي نحاول التعرف على ملامح الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني والنجاح المحقق على ضوء المزاوجة بين العمل الفدائي في المدن وحرب العصابات في الأرياف، وكل ذلك من خلال الاعتماد على المصادر المنظرة لهذه الإستراتيجية والمصادر المؤرخة للممارسة الميدانية.

أولا . تأطير وتنظيم النشاط العسكري للثورة:

يؤرخ مؤتمر الصومام لمرحلة جديدة في تاريخ الثورة التحريرية، فقد اجتمع أغلب قادة الثورة في أوت 1956 واجتهدوا في تقييم المسيرة الثورية، ووضعوا حلولاً للمشكلات التي عرفتھا الثورة، وتنظيماً أحسن للجهاز العسكري، وقد سجل المؤتمر نجاح الثورة في قطع شوط مهم من مسيرتها، وزيادة معتبرة في تعداد جيش التحرير الوطني (أحصت الولايات الأربعة المشاركة في المؤتمر نحو 6 آلاف مجاهد و15 ألف مسبل، و130 ألف مناضل)، ورصد الصعوبات والنقائص التي يعاني منها جهاز جيش التحرير الوطني، ومنها الأسلحة وقلة التنسيق وسوء التنظيم(1).

وعليه فقد وضع المؤتمر تصوراً عاماً لتنظيم المشروع الثوري، وحددوا الإطار الذي يقنن سير الجهازين السياسي والعسكري، ومن القرارات التوجيهية الهامة التي أثارت جدلاً قرار أولوية السياسي على العسكري، والذي فسره القادة العسكريون أنه يندرج في إطار هيمنة وتسلط رجل السياسة على العسكري، في حين أن القائد كان يتوجب أن يكون سياسياً وعسكرياً في الوقت ذاته، ولم يستصغ

كثير من القادة العسكريين إعطاء الأولوية للجانب السياسي على حساب الجانب العسكري وهيمنة السياسيين على قرار الجهاز التنفيذي للثورة، وهو ما بإمكانه أن يؤثر على توجهات المشروع الثوري، خاصة وأن بعض القادة كانوا يتحدثون عن إمكانية الدخول في تفاوض مع العدو يتولاه السياسيون، وقد عبر زيغود يوسف وغيره عن تخوفهم من إعطاء الأولوية في التسيير للسياسيين وتهميش العسكريين (2).

هذا في حين نظر السياسيون لوجهة نظرهم في التأكيد على أولوية السياسي على العسكري، وذلك باعتبار أن الثورة التحريرية ترمي إلى حل مشكل سياسي، والوسيلة إلى الحل لن تكون بوسائل عسكرية فحسب، بل وبوسائل سياسية ودبلوماسية وإعلامية... الخ، أي أن الحرب في نهاية المطاف ما هي إلا وسيلة لمساعدة السياسيين على حل المشكلة، وأنه يتوجب أن يتقدم السياسيون على العسكريين كونهم الأعرف بالسياسة⁽³⁾.

وقد صادق مؤتمر الصومام على قرارات تنظيمية هامة، فجعل العسكريين تحت سلطة القيادة السياسية العليا ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، وأعطى لمهمة السياسي دور في صنع قرار مختلف الهيئات القيادية للولاية، وجعل للمحافظ السياسي مكانة في توجيه العمل العسكري، وكل ذلك كان بقصد ترشيد العمل العسكري وتوجيهه، وخاصة بعد أن لمس بعض الأخطاء المرتكبة من قبل القادة العسكريين (اعتداء اعميروش على دوار بيجاية)، ومع ذلك فقد ظل

الجدل قائما بين أولوية السياسي أم العسكري، ومن يمثل الثورة حقا جبهة التحرير الوطني أم جيش التحرير الوطني؟، لقد اضطرت القيادة السياسية للتأكيد " بأن للعمل العسكري كذلك أولوية"، وهو ما نلمسه من توضيح جريدة المجاهد للمسألة بهذه الإشارات: "الأولوية لحاجات الجيش التي تزداد يوما بعد يوم"، " الاعتماد على النفس يقتضي الاعتماد بالدرجة الأولى على جيش التحرير وبقية القوى الحية"، "وجوب التجمع في كنف منظمة موحدة الفكر والعمل لا تكون إلا جيش التحرير الوطني" (4).

و أقر مؤتمر الصومام التقسيم الجغرافي السابق، وحول المناطق إلى ولايات، واهتم بتحديد جغرافيتها، وإعطاء أهمية خاصة لولاية الصحراء التي يمكنها لعب دور هام في تشتيت قوات العدو في هذه المنطقة الواسعة، وجعل من مدينة الجزائر منطقة مستقلة تسيروها لجنة التنسيق والتنفيذ، وذلك من أجل إعدادها لمعركة مصيرية حاسمة.

وبحكم توفر الإطارات تقرر إنشاء مجالس الولايات والمناطق والنواحي والقسمات، وهي تتشكل من القائد الذي يكون سياسيا وعسكريا في الوقت ذاته، وثلاث نواب يتكلفون بالشؤون العسكرية والسياسية والاتصالات، وفي كل المجالس تتخذ القرارات جماعيا، وهو ما يؤكد أن لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني رأس واحد (5).

وحدد المؤتمر المسؤوليات ونظام الرتب والرواتب الخاصة بأفراد الجيش من الجندي البسيط إلى العقيد قائد الولاية.

لقد حصرت المهام العسكرية في ثلاث فئات تشكل جهاز جيش التحرير الوطني، وهي:

. المجاهد، وهو جندي رسمي نظامي في جيش التحرير الوطني.

. المسبل، وهو مناضل مشارك في الثورة عند الحاجة، ويلجأ إليه خاصة في الأرياف والجبال.

. الفدائي، وهو عضو الجماعة الفدائية المكلفة بالهجمات على المراكز في المدن.

وأما التوحيد العسكري فطال هيكله الوحدات والرتب والشارات والمنح.

وتقرر كذلك أن تكون نواة وحدات الجيش الفوج ونصف الفوج قاعديا، ويتشكل الفوج من 11 مجاهد، ثم الفرقة المشكلة من 35 جندي (ثلاث أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه)، ثم الكتيبة المشكلة من 110 جندي (ثلاث فرق مع خمس إطارات)، ثم الفيلق المشكل من 350 جندي (ثلاث كتائب مع عشرين إطارا).

وبخصوص الرتب العسكرية ثم إقرار الرتب الآتية، وهي مرتبة من القاعدة للقمة:

. الجندي الأول (عريف) وشعاره على شكل ثمانية حمراء اللون يوضع على الذراع الأيمن.

. العريف (سارجان) وشعاره اثنان على شكل أحمران.

. العريف الأول (سارجان شاف) وشعاره ثلاث علامات حمراء مقلوبة.

. المساعد: وشعاره علامة واحدة حمراء تحتها سطر أبيض .

. الملازم الثاني: وشعاره نجمة حمراء .

. ضابط أول: وشعاره نجمة حمراء وأخرى بيضاء.

. صاغ أول (مقدم): وشعاره نجمتان حمراوان ونجمة بيضاء.

هذا وتقرر أن يكون قائد الولاية برتبة الصاغ الثاني ونوابه الثلاث برتبة صاغ أول، وقائد المنطقة يكون برتبة ضابط ثاني، ونوابه الثلاث برتبة ضابط أول، وقائد الناحية يكون برتبة ملازم ثان، ونوابه الثلاث برتبة ملازم أول، وقائد القسمة يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاث برتبة عريف أول، وأما المحافظون السياسيون فلهم نفس رتب الضباط المنتمين إلى الهيئة التابعين لها ويحملون شعار على القبعة من نجمة وهلال أحمر، وتقرر بخصوص مسؤولية التعيين أن تسمية الضباط ونزع الرتب وتخفيضها هي من اختصاص لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اقتراحات قائد الولاية،

والضباط المساعدون يعينون أو تنزع رتبهم بأمر من قائد الولاية، وتعيين الجندي الأول ونزع رتبته يكون بأمر من قائد المنطقة(6).

كما حدد المؤتمر الرواتب التي يتسلمها الضباط والجنود وفق السلم الآتي:

. جندي 1000 فرنك شهريا . الجندي الأول: 1200

. العريف: 1500 . العريف الأول: 1800

. المساعد: 2000 . الملازم الأول: 2500

. الملازم الثاني: 3000 . الضابط الأول: 3500

. الضابط الثاني: 4000 . الصاغ الأول: 4500

الصاغ الثاني: 5000

وتقرر بخصوص سلك الممرضين والأطباء أن يدمج الممرضون والممرضات مع العريف، ويكون لهم 1500 فرنك شهريا والأطباء المساعدون يدمجون مع الملازمين الأولين ويتقاضون راتبا قدره 2500 فرنك شهريا، والأطباء يدمجون مع الضباط الأولين ويتقاضون راتبا قدره 3500 فرنك شهريا، ونشير إلى أن هذه المنح كانت رمزية، وأنه حدد منح للمسبلين والفدائيين ولعائلات المجاهدين والشهداء، وتم التأكيد أن الجيش يتكفل بكل ما يحتاجه الجندي من غذاء ولباس(7).

ولا شك أن إرساء هذه النظم أسهم في تنظيم وتطوير الجهاز العسكري للثورة، وكانت القيادة العليا باستمرار ترى هذا التطور، وذلك من مراقبة نقاط الخلل واثمين المكتسبات، وفي هذا الصدد يقول عبان: "أصبح جيش التحرير الوطني جيشا حقيقيا له شخصيته وقيادته الموحدة التي جعلت مقرها في مكان ما بالجزائر، وأصبح رجال هذا الجيش ببذلتها الخاصة وعلامتهم وامتيازاتهم، وأصبحت مصالحه منظمة تنظيما جديدا من مواصلات واستعلامات ومصالح تموين.." (8).

- ومن أجل توجيه أفضل لجنود جيش التحرير الوطني تم تسطير ما عرف بالمبادئ العشرة، والتي يتوجب أن يتقيد بها جندي جيش التحرير الوطني، وكانت بمثابة العقيدة السياسية والمنهاج العسكري، وهي:
1. مواصلة الكفاح الى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.
 2. مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات الى أقصى حد ممكن.
 3. تنمية المقدرة المادية والمعنوية في وحدات جيش التحرير الوطني.
 4. الجنوح بأقصى ما يمكن الى الحركة والخفة والى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم.
 5. تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.

- 6 . توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.
- 7 . توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أميناً ثابتاً.
- 8 . تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.
- 9 . تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.
- 10 . مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو(9).

لقد كان من الضروري الاستمرار في مهمة التوجيه لتكوين قاعدة عسكرية صلبة، وقادرة على مواجهة تحديات المرحلة، وقد لاحظنا أن العمليات العسكرية توزعت بين النشاط العسكري في الأرياف عن طريق تطوير حرب العصابات وبين الفداء في المدن الذي أعطي أهمية قصوى خلال هذه المرحلة، كون أن عملية فدائية . في تصور القادة السياسيين . قد تساوي مائة معركة في الجبل من حيث قيمتها وتأثيرها على العدو، وفيما يلي لمحة عن تطور النشاطين.

ثانيا . ملامح تطور الاستراتيجية العسكرية للثورة:

اعتمدت إستراتيجية الثورة العسكرية في البداية "حرب العصابات"، باعتبارها الخيار الملائم لطبيعة المعركة غير المتكافئة بين جيش قوي ومجهز ومجموعات قليلة لا تتوفر على ما يكفي من الأسلحة، وخلال مؤتمر الصومام تم تقييم حصيلة

النشاط العسكري بايجابية، حيث ورد في البرنامج السياسي لمؤتمر الصومام في إطار تشريح الوضعية الحالية وتحت عنوان " المقاومة المسلحة" التأكيد على توسع قوة ونفوذ جيش التحرير الوطني، وعلى امتلاكه للخبرة القتالية، "... فقد أحبط حملة التطويق والإبادة التي شنها عليه جيش قوي عصري، هو في خدمة النظام الاستعماري لدولة من أكبر دول العالم، وعلى الرغم من قلة السلاح وقتها، فقد استطاع جيش التحرير الوطني توسيع نطاق عمليات العصابات والمناورات والإتلاف التي أصبحت اليوم تعم التراب الوطني كله، وما انفك يدعم مراكزه بتحسين خطته وفنه ونفوذ عمله، واستطاع أن ينتقل بمزيد السرعة من حرب العصابات إلى مستوى الحرب الجزئية. وأجاد تنسيق الأساليب المجرية في الحروب ضد الاستعمار مع الأساليب العادية، وتطبيقها تطبيقا منظما يتماشى وخصائص البلاد، وأقام البرهان الكافي الآن، وقد تم توحيد نظامه العسكري، على أنه متمكن من الفن المطلوب لحرب تشمل كافة القطر الجزائري. إن جيش التحرير الوطني يحارب من أجل قضية عادلة. إنه يضم وطنيين ومتطوعين ومجاهدين، عازمين مصممين على الكفاح والنضال باذلين النفس والنفيس إلى أن يتم تحرير الوطن الشهيد، ولقد تعزز جانبه بمن انضم إليهم من الضباط والجنود المحترفين أو المجندين الذين استيقظت فيهم مشاعر الوطنية فهجروا صفوف الجيش الفرنسي بما معهم من سلاح وتجهيزات"(10).

وقد رسخ المؤتمرون فكرة الاستفادة من التجربة العسكرية في مجال التجنيد والتنظيم والتخطيط الفني، واجتهدوا في تبيين بعض الخطوات وتحسينها،

ومنها تشجيع المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي على الفرار والالتحاق بالثورة، ومعالجة مشكلة التسليح والتموين، حيث أرسل مبعوثين إلى تونس للتكفل بالأمر، وضرورة ربط الاتصال بين فرق جيش التحرير الوطني في كل الولايات، وتعميم العمل المسلح، حيث تخاض المعركة جماهيريا في المدن وحرب العصابات في الأرياف والجبال(11)، وكل هذا يعني تطورا حاسما في إستراتيجية العمل العسكري، حيث أملت معطيات التنظيم العسكري الجديد والرغبة في تحدي العدو ضرورة الانتقال من حرب العصابات إلى حرب المواقع.

1.2. تطوير حرب العصابات:

إن العمل العسكري بعد الصومام انطلق وفقا لأسس جديدة، وفي ظروف مواتية، ومنظمة، وخاصة بعد أن أعادت الولايات الست تنظيم صفوفها من نظام الأفواج إلى نظام الفيالق، والكتائب والفصائل وكذا الوحدات الخاصة "الكومندو"، وكل ذلك أسهم في برمجة عمليات عسكرية موسعة، فقد أعطي الأمر بان تنفذ عمليات واسعة في يوم فاتح نوفمبر 1956، وخيضت حرب استنزاف حقيقية، وهو ما يدل عليه تصاعد منحنى العمليات العسكرية عبر كامل مناطق الوطن، ومعه كان تعداد جيش التحرير يتزايد ليقدّر سنة بعد مؤتمر الصومام بنحو 50 ألف مجاهد نظامي، يتوزعون على الشكل الآتي: القاعدة الشرقية: 4000 مجاهد، الولاية الأولى: 10000 مجاهد، الولاية الثانية: 6000 مجاهد، الولاية الثالثة: 12000 مجاهد، الولاية الرابعة: 4000 مجاهد، الولاية الخامسة: 6000،

الولاية السادسة: 2000، وأما المسبلون فيتراوح عددهم بين 40 ألف و50 ألف، أي أن مجموع مقاتلي جيش التحرير يناهز المائة ألف، ثلثهم فقط مسلحون ببنادق حربية وتنقصهم الذخيرة والتموين المالي (12).

لقد خضع المجاهدون الأوائل لتكوين سياسي وعسكري ساهم في إعدادهم لخوض المعركة باحترافية ودقة كانت مطلوبة لنجاح مهمتهم، وباستمرار كانوا يتلقون التدريب على استعمال مختلف الأسلحة وطرائق تنظيم الكمائن والاشتباكات، وكذا التكوين السياسي، وبفضل ذلك حققوا نجاحا عسكريا باهرا، حيث ظلت أفواج المجاهدين في الأرياف تواجه قوات العدو وفق مبادئ حرب العصابات، فهي تنقسم الى مجموعة صغيرة مجهزة بأسلحة خفيفة، مما يجعلها تمتاز بالفاعلية والسرعة والسهولة في التنقل (13)، وكانت هذه المجموعات الصغيرة من خلال عملياتها العسكرية الخاطفة تبرهن على وجود الثورة عبر أنحاء القطر الجزائري، وهو ما سجله اللواء المجاهد كمال عبدالرحيم (14)، وعبر عنه عبان رمضان بالقول: "الأفواج الصغيرة لجيش التحرير الوطني الغير مسلحة تسليحا جيدا والبعض منها بعيد عن البعض الآخر، قد وضعت القوات الاستعمارية ليس في خيبة وفشل، بل كانت وصمة عار على جيشها، واليوم نراقب كل التراب الوطني وجيوشنا يسيطرون في وهران والعاصمة وقسنطينة، وغايتنا تتحقق" (15).

وفي منطقة القبائل مثلا عمل كريم على تجسيد مقررات الصومام العسكرية من خلال سلسلة الاجتماعات التي عقدها في مختلف النواحي، وبفضل

تلك النظم الجديدة عرفت الولاية تنظيما محكما وتوحيدا للاستراتيجية العسكرية وتكثيفا للعمليات العسكرية، لقد كان كريم عسكريا محترفا وحكيما في حين قيلت أشياء كثيرة عن خلفه في قيادة الولاية سي ناصر، فعلى الرغم من التكوين والتجربة العسكرية سجلت المصادر أخطاء فادحة في استراتيجيته العسكرية، كان منها دعوته لاجتماع قادة مناطق الولاية قبل خمسة أشهر من عقد اجتماع الولاية في 22 مارس 1957، وتجميعه الاستعراضي للوحدات لتحية كريم، حيث تدخل هذا الأخير في آخر لحظة لفض التجمع قبل أن ترصده عيون وطائرات العدو(16).

وفي الولاية الأولى التي تغيبت عن مؤتمر الصومام ما لبث أن شرعت في تجسيد المقررات العسكرية نهاية عام 1957، وإن كانت بعض المجموعة الرفضية لتلك القرارات ظلت معارضة وتمارس "التشويش"، يذكر الحاج لخضر وهو أحد القادة المنصاعين لقرارات الصومام أنه شرع ورفاقه في تنظيم الجيش الى أفواج وكتائب وفق أوامر القيادة، وتدريبه وتجهيزه لمواجهة القوات الضخمة التي استنفرتها العدو للأوراس وتحقيق الانتصار عليه، وأنه تم تغيير استراتيجية الحرب من معارك مباشرة الى حرب عصابات(17)، وقد أحصى الحاج لخضر عدة كمائن ناجحة نفذت بإحكام، ومنها الهجوم على ثكنة الجندرمة بسريانة في شهر أفريل عام 1957، والذي قاده مجموعة مدرية من اثني عشر مجاهدا بقيادة موسى حجار، تم التخلص من خمسة جندرمة وغنم كمية كبيرة من السلاح والانسحاب دون مضايقة(18).

وكان جيش التحرير خلال هذه المرحلة يضعون نصب أعينهم تحقيق "المردودية" من العمليات العسكرية، والتأكيد على استمرارية الثورة، وهو ما يؤكد الارتفاع النوعي والكمي في حصيلة العمل العسكري، حيث تورد المصادر الفرنسية أن جيش التحرير الوطني خاض عبر التراب الوطني في ديسمبر 1955. 1233 عملية حربية، وأن العدد ارتفع في الشهر ذاته من سنة 1956 إلى 3000 عملية حربية، وقفز في جانفي 1957 إلى 4000 عملية، وأن جيش التحرير الوطني نصب خلال الفترة الممتدة من بداية ديسمبر 1955 إلى بداية ديسمبر 1956 286 كمينا، غنم خلالها 3705 قطعة حربية(19)، وإن قراءة متفحصة في هذه الأرقام لتؤكد على حيوية ومردودية جيش التحرير في عمله العسكري، وخاصة خلال عام 1956، حيث ارتفعت المعنويات وانتظمت شؤون الثورة وتقوت بالسلاح.

وعليه نخلص للتأكيد أن الإستراتيجية العسكرية الجديدة نجحت في تحقيق أهداف نوعية على أرض الواقع، حيث تشير المصادر إلى ارتفاع في عدد المعارك والاشتباكات(20)، وإلى تحسن نوعي في الأداء، خاصة من حيث الإعداد والتخطيط الجيد للكمائن وحسن إدارة المعارك، وذلك بفضل التنظيم العسكري المحكم والمصالح المختلفة التي تقدم خدماتها للجيش، كالأستعلامات والتمريض والتموين...إلخ.

2.2 . معركة الفداء في المدن:

وخلال هذه المرحلة تم إرساء تنظيم سياسي وعسكري متكامل، واتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المؤتمر مباشرة قرارها بتوسيع نطاق العمليات العسكرية مركزة على العمليات الفدائية في العاصمة، وذلك رداً على حملات العدو الهمجية وإعدامه للأسرى وإرهاب سكان القصبة بالقنابل منذ أوت 1956.

كان العمل الفدائي معروفاً في أجنحة الثورة التحريرية، يلجأ إليه في حالات خاصة، حيث يكلف الأشخاص أو المجموعات بضرب الأهداف العسكرية الإستراتيجية للعدو أو تنفيذ إعدامات في حق الخونة ورجال الشرطة وغلاة الفرنسيين، وعرف التنظيم الفدائي بطابع السرية الدقيق الذي يحفظ استمرارية نشاطه، فكان لكل قطاع في المدينة مسؤول يساعده اثنان أو أكثر، ولكل مساعد فوجان أو خليتان، وتضم كل خلية عضوين ومسؤولاً، وتحتفظ كل خلية بسرّها ولا يمكن أن تعرف أي شيء عن بقية الخلايا، وهذا التنظيم خاص بالمدن الكبرى في حين أن تنظيم الفداء بالمدن الصغرى والقرى كان بسيطاً، حيث يكلف المسبل أو الجندي بتنفيذ العملية الفدائية الدقيقة والصعود للجبل (21).

وتميّزت المعركة في المدن ومنها مدينة الجزائر بخصوصية منفردة، حيث اعتمد على العمل الفدائي من أجل تنفيذ عمليات دقيقة، ممتدة وواسعة، تستهدف أساساً معاينة الخونة وفرض نظام الجبهة، وردع الغلاة من المستوطنين، وضرب المصالح الحيوية للعدو واستدراج المدّن لاستنزافها وتخفيف الضغط على المجاهدين في الأرياف.

لقد أنشأ أوعمران وعبان شبكة للفداء بمدينة الجزائر من عدة مجموعات قادها مصطفى فتال ومختار بوشافة وياسف سعدي وآخرون، وانتقل الإشراف على نظام الفداء بعد مؤتمر الصومام الى ابن مهدي، ومساعدته ياسف سعدي، حيث نفذت المجموعات المدربة عدة عمليات طالت الأحياء الأوربية، كان منها تفجيرات مساء يوم 30 سبتمبر 1956 التي هزت محلات يتردد عليها المستوطنون(22).

وكان للعمل الفدائي نتائج هامة في إثبات حضور وقوة الثورة، وفي إرهاب مناوئي الثورة وقوات العدو، كما أنها كانت تهدف أساسا للتأثير النفسي على خصمها، وخاصة غلاة المستوطنين الذين أحسوا أنهم في أحيائهم الراقية بعيدون عن جحيم الحرب، وكذا التعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الداخلي والخارجي، ولا شك أن إضراب الثمانية أيام و"معركة الجزائر" كانت خير مثال على نجاح العمل الفدائي في طرح قضية الشعب الجزائري العادلة، ومن هنا ندرك مدى تحمس عبان وابن مهدي لإنجاح معركة الفداء.

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا قيادة الثورة الجزائرية اعتمدت عقب مؤتمر الصومام إستراتيجية عسكرية منظمة، وذلك من أجل مجابهة العدو وإفشال إستراتيجيته في القضاء على الثورة، وهكذا نسجل أن النشاط العسكري تنوع بين حرب عصابات منظمة وعمليات فدائية ناجحة، وهو ما سمح بتنويع وسائل المجابهة ومباغته العدو بإستراتيجية جديدة لم يتعود عليها، وكانت حصيلة المجابهة ثقيلة وإن

كان العمل الفدائي مني بانتكاسة في معركة الجزائر التي كانت حاسمة فإن حرب العصابات استنزفت قوات العدو وأربكت سياساته العسكرية في الجزائر.

هوامش المقال:

1. انظر محضر مؤتمر الصومام.
- DAHLAB Saad ; **Pour l' Indépendance de l'Algérie ; mission accomplie** ed, Dahlab, Alger, 1990, , annexes
- 2 . انظر علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 107
- 3 _BELHOCINE Mabrouke: **Courier –Alger- le Caire 1955-1956 et le congré de la Soumam dans la revolution** , Casbah ,Alger, 2000, p 57.
- 4 . **المجاهد**، عدد 2 (سبتمبر 1956)
- 5 محضر اجتماع مؤتمر الصومام DAHLAB Saad ; **op ,cit** , annexes
- 6 _ **Ibid,**
- 7 _ **Ibid,**
- 8 . عبان رمضان: افتتاح فصل جديد من الثورة التحريرية، **المجاهد**، عدد 3، (نوفمبر 1956)، ص 3 4.
- 9 . جريدة **المقاومة الجزائرية**، عدد 2 (15 نوفمبر 1956) ص 11
- 10 . انظر ميثاق الصومام، وزارة الاعلام والثقافة: **النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني**، طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص ص 13.14.
11. محضر اجتماع مؤتمر الصومام
- DAHLAB Saad ; **op ,cit** , annexes

12. تقرير عبان المقدم للمجلس الوطني للثورة في أوت 1957،
Rapport abane ramdane au C.N.R.A. 1957, revue **NAQD** . N12 . P 194
13. انظر بتفصيل، العقيد محمد رمضاني: العقيدة العسكرية لجهة التحرير الوطني، الشروق، عدد يوم 31 أكتوبر 2011
14. كمال عبد الرحيم: مجلة الجيش، عدد 200، (1 نوفمبر 1982)، ص 22.
15. المجاهد، عدد 3، (نوفمبر 1956)، ص 3 4.
- 16 _ Djoudi attoumi, **le colonel amirouche entre légende et histoire**, Alger ; 2004, p 64.
17. الحاج لخضر: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر
قائد الولاية الاولى، شركة الشهاب، الجزائر، ص ص 97.98
18. الحاج لخضر: المصدر نفسه، ص ص 100.102
19. محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، دار القصب لل نشر، الجزائر، 2007،
ص 361
20. انظر مثالا احصاء شهري للمعارك، المجاهد، عدد 3 (نوفمبر 1956)
21. المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير ولايات الوسط المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم، بالجزائر 8.10 ماي 1984، مصدر سابق،
ص 16
22. محمد عباس: المرجع السابق، ص ص 344 345